علاقة اختبارات الجهد في تحقيق الأمان المصرفي

(دراسة تحليلية)

أ.د. علاء فرحان طالب أ.م.د. سعدي الموسوي الباحث/ صباح حسن عبد العكيلي

المستخلص :

حاول هذا البحث ان يبين علاقة اختبارات الجهد في تحقيق الأمان المصرفي ، اذ تم استخدام مجموعة من النسب المالية للمصارف عينة الدراسة لاجراء عملية التحليل ، وشملت الدراسة عينة من المصارف التجارية العراقية ، وتم التوصل الى استنتاجات توضح وجود علاقة قوية بين هذين المتغيرين .

This research attempted to show the relationship of stress tests in achieving bank security, A sample of the banks' financial ratios was used to conduct the analysis. The study included a sample of UAE commercial banks and conclusions were reached indicating a strong relationship between these two variables.

المقدمة :

منذ تفجر الازمة المالية العالمية في منتصف عام ٢٠٠٨ وانهيار اكبر المصارف العالمية وتعرضها لخسائر كبيرة جداً ، حرصت البنوك المركزية على مستوى العالم بمطالبة المصارف التجارية على اجراء ما يعرف باختبارات الجهد (stress tests) على مراكزها المالية بان تخضعها لعدد من السيناريوهات عالية الشدة بهدف التعرف على الملاءة المالية للمصارف وصلابتها في الصمود امام اسوء المخاطر الاقتصادية والمالية غير المتوقعة وربط ذلك بكفاية راس المال ، اذ ان من شأن هذه الاختبارات هو تحذير المصرف من النتائج السلبية التي قد تنجم عن مخاطر متنوعة ومتعددة قد يتعرض لها ومن ثم توفير المؤشرات المالية اللازمة لاستيعاب الخسائر المحتملة التي قد تحدث نتيجة تلك المخاطر ومنها مؤشرات كفاية راس المال الممتلك (نسب الأمان) نظراً لارتباطه بالقدرة التحملية للمصارف في مواجهة الخسائر ، لهذا فقد ركزت لجنة بازل للاشراف والرقابة المصرفية في مقررات بازل (٢، ٣) على اختبارات الجهد في المصارف عند قيامها بالتقييم الداخلي لكفاية راس المال بهدف تحقيق الأمان المصرفي . ان اختبارات الجهد تعد احد الوسائل الحديثة والمهمة في إدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الأمان بعكس الأدوات التقليدية المستخدمة في إدارة المخاطر والتي لاتعطي صورة واضحة عن قدرة المصارف في مواجهة المخاطر غير المتوقعة كونها تعتمد على البيانات التاريخية في حين تعتمد اختبارات الجهد على تطبيق اختبار سيناريوهات عالية الشدة على مجموعة من المخاطر المصرفية والمالية وفق نسب افتراضية سينعكس عنها اثار سلبية عن المؤشرات المالية والمصرفية ومن ثم التعرف على المقدرة المالية للمصرف في مواجهة المخاطر غير المتوقعة .

وسيتم تناول الموضوع عن طريق تقسيم الدراسة الى أربعة مباحث يتناول الأول منها منهجية البحث وبعض الجهود المعرفي السابقة واما الثاني سيتناول الجانب النظري فيما خصص الثالث للجانب العملي واما الرابع فقد تناول الاستنتاجات والتوصيات للبحث.

المبحث الأول

منهجية البحث وبعض الجهود المعرفية السابقة

أولاً :- مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من عدم إمكانية الأدوات التقليدية المستخدمة من المصارف في إدارة مخاطرها كونها لاتعطي صور واضحة لقدرتها المالية في مواجهة تلك المخاطر ومن ثم تعرضها لازمات مالية متكررة ، ومن اجل مواجهة تلك الازمات وضبط الفوضى التي انتشرت في الأسواق المصرفية العالمية نتيجة تلك الازمات لابد من إيجاد مقاييس لفحص متانة وصلابة النظم المصرفية وتحديد قدرتها وقابليتها على تحمل الخسائر الناتجة عن المخاطر المصرفية الملازمة للعمل المصرفي في دول العالم ، وعليه تكمن مشكلة الدراسة في جانبين الأول تتمثل بالمشكلة الفكرية وهي العلاقة الفكرية بين دور اختبارات الجهد المصرفي في تحقيق الأمان المصرفي والجانب الثاني هي المشكلة الميدانية اذ عملت المصارف العالمية على تبني الأساليب الحديثة من اجل فحص متانة وسلامة وصلابة العمل المصرفي فضلاً عن تحديد قدراتها في مواجهة المخاطر المصرفية .

ثانياً :- أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال :-

١- كونه يمثل دراسة تحليلية لاختبارات الجهد المصرفي وعلاقتها في تحقيق الأمان المصرفي عن طريق استخدام النسب المالية .

٢- تطرقه الى احد الموضوعات المهمة المعاصرة التي ظهرت حديثاً نتيجة الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وما افرزته من حاجة الى اليات وتقنيات لادارة المخاطر المصرفية .

٣- توجيه انتباه المصارف العراقية عموماً والمصارف عينة الدراسة لاسيما الى الأهمية التي يمتاز بها موضوع الدراسة عبر توجيه ادراك إدارات تلك المصارف الى الدور الذي تؤديه اختبارت الجهد يوصفها جزءاً من منظومة إدارة المخاطر لدى المصارف وما توفر لها المعرفة الضرورية لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في أوضاع صعبة ومن ثم تمكين المصارف من التحوط جيداً لمثل هذه الأوضاع .

٤- إيضاح خصائص تطبيقات اختبارات الجهد كونها ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر غير المتوقعة بعكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية التي لاتاخذ بعين الاعتبار المخاطر المستقبلية الاستثنائية .

ثالثاً :- اهداف البحث

يهدف البحث الى :-

١- تحديد مستوى اداء المصارف العراقية عينة الدراسة في تحقيق هدف الأمان المصرفي .

٢- البحث في العلاقات الرابطة بين اختبارات الجهد والأمان المصرفي .

٣- تقديم ومقترحات وتوصيات لتحسين واقع الحال للمصارف التجارية العراقية بخصوص تبني اختبارات الجهد وكيفية تطبيقها .

رابعاً :- فرضية البحث

استند البحث الى الفرضيات الرئيسة الاتية :

١- توجد علاقة بين اختبارات الجهد وهدف الأمان المصرفي .

٢- يساعد استخدام تطبيق اختبارات الجهد في إدارة المخاطر المصرفية .

خامساً :- مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث اجمالي المصارف التجارية العراقية البالغ عددها (٢٦) مصرفاً في حين تمثلت عينة البحث (٤) مصارف وتمثل نسبة (١٥%) من مجتمع البحث ولمدة خمسة سنوات (٢٠١١- ٢٠١٥) كفترة أولى في حين تمثل الفترة الثانية تطبيقات الاختبارات في المصارف عينة الدراسة لبيانات ٢٠١٥ ومقارنة التغيرات في المؤشرات المالية المعتمدة ما بين قبل وبعد الاختبار ، وتتمثل عينة البحث بالاتي :

١- مصرف بغداد التجاري .

٢- المصرف التجاري العراقي .

٣- مصرف الشرق الأوسط العراقي .

٤- مصرف الاستثمار العراقي .

سادساً :- منهج البحث

لغرض تحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته عمد البحث الى استخدام المنهج الوصفي التحليلي عن طريق دراسة العلاقة الرابطة بين متغيري البحث بواسطة جمع البيانات المتعلقة بعينة الدراسة واستخدام أساليب التحليل المالي والنسب المالية لقياس نتائج الدراسة واختبارها .

سابعاً :- بعض الجهود المعرفية السابقة

فيما يأتي بعض الجهود المعرفية السابقة التي تطرقت الى موضوعي اختبارات الجهد المصرفي وهدف الأمان المصرفي وهي كالاتي :

١- بعض الجهود المعرفية السابقة اختبارات الجهد المصرفي

أ- دراسة (IMF ، ٢٠١١)

هدفت الدراسة الموسومة ب (stress testing the banking sector technical note) عن طريق اخضاع بعض المصارف البريطانية لاختبارات الجهد كجزء من برنامج تقييم القطاع المالي بعد مدة من الاضطرابات المالية في اطار ثلاث سيناريوهات من الركود البطيء والمعتدل والحاد ، وقد توصلت الدراسة الى ان اكبر مصارف المملكة المتحدة قادرة على الصمود إزاء اختبارات السيناريو الاسوء (عالي الشدة) .

ب- دراسة (Christain & claus & maher ، ٢٠١١)

هدفت الدراسة الموسومة (Next Generation Balance sheet stress testin) التعرف على اختبارات جهد الملاءة المالية لتمتد تطبيقاتها الى حساسية المخاطر وانعكاس ذلك على المؤشرات المالية عن طريق تحديد فروض مئوية وسعرية وسيناريوهات لعدة سنوات تصل احياناً الى (٥)سنوات ، وقد توصلت الدراسة بان لايمكن لتطبيقات اختبارات الجهد ان تحقق دورها الا عن طريق تلبية شروط معينة أهمها ان تكون الافتراضات ازاء الصدمات السلبية بدرجة من الشدة تتناسب مع قدرة المصارف على انفراد والنظام المصرفي عموماً .

ج- دراسة (Zuzana &Petr ، ٢٠١٢)

حاولت الدراسة الموسومة ب (Bank sress tests as an information device for emerging markets) تقييم مرونة القطاع المصرفي الروسي عن طريق اختبارات الجهد يوصفها ذات قيمة للاقتصادات الناشئة التي تعاني من قلة المعلومات المتوفرة ولكشف حساسية كفاية راس المال لسنتين قادمتين بعد اخضاع نسب الكفاية للسيناريو الاسوء .

٢- بعض الجهود المعرفية السابقة حول كفاية راس المال (الأمان المصرفي)

أ- دراسة (Kevin davis ، ٢٠١٠)

هدفت الدراسة الموسومة ب (Bank Capital Adequacy) الى عرض متطلبات راس المال والصعوبات التي تعترض تنفيذها وما حدث لرؤوس أموال المصارف في الازمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ، وتوصلت الدراسة الى مراجعة شاملة لمعايير بازل ٢ والتزام المصارف باللوائح الارشادية للجنة بازل .

المبحث الثاني

الجانب النظري

اولاً : مفهوم اختبارات الجهد Stress Testing Concept

تشيرالمعاجم العربية الى مفهوم الجهد عموماً بأنه (الشدة والضغط والتحمل والمشقة والطاقة) (**ابن منظور، ٢٢٤:٢٠٠٣**) ،في حين أشار الرازي في كتابه مختار الصحاح بان مفهوم الجهد هو(المشقة والتحمل فوق الطاقة والقدرة على الاجهاد) (**الرازي ،144:1981**) ، وعلى هذا النحو يمكن ان تعرف اختبارات الجهد المصرفي من لدن المتخصصين الاقتصاديين والماليين بأنها :(اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي غالباً ما تكون عن طريق تقييم جانبين من وضع البنك هما الملاءة والسيولة ،لان وجود مشكلات في احدهما يمكن ان يتسبب في خسائر ضخمة ويؤدي

في نهاية المطاف الى وقوع ازمة مصرفية . كما تعرف اختبارات الجهد ايضاً بأنها :(استخدام المصرف تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة عن طريق قياس اثر تلك الانكشافات في مجموعة المؤشرات المالية للبنك وبصفة خاصة الأثر على مدى كفاية راس المال وعلى الربحية) (**الرفاعي ، 2010 :١**) . وقد تم تعريف اختبارات الجهد ايضاً من لدن (**Christian &claus**) بأنها : (تحديد ما اذا كانت مستويات رأسمال المصارف (الملاءة المالية) بعد الضغط بالقدر الكافي وبقائها فوق الحدود الرقابية الدنيا ولديها القدرة على مواجهة توقعات السوق السلبية فضلا عن تأمين كفاية البنوك من الملاءة المالية لمواجهة الصدمات الإضافية في حالة تطبيق السيناريو الشامل) (**9، 2011: Christia &claus**) .

ثانياً : لمحة تأريخية عن اختبارات الجهد

في عام ١٩٩٩ بدأ صندوق النقد الدولي استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط يوصفها أداة من أدوات الرقابة الا ان هذه الاختبارات لم تكن معروفة لدى الجمهور الا على نطاق ضيق الى ان وقعت الازمة المالية العالمية واستخدمت فيها الاختبارات لاستعادة ثقة الأسواق ، الا ان الازمة المالية الأخيرة كشفت أوجه القصور في كل من الأسواق والحكومات، اذ كانت الازمة تمثل بمثابة صدمة قوية لكثير من الناس ضمن اطار الفكر المالي بسبب الظواهر المالية التي قادت الى وقوعها والتي لم تكن متوقعة من منظور نموذج المدرسة الكلاسيكية الجديدة .(**Rogers,2010 :5**) . وقد لفتت الازمة المالية العالمية انتباه الجمهور الى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجري للمؤسسات المالية لاجل تحقيق السلامة الاحترازية الكلية والتي تعني تحليل المخاطر على نطاق النظام المصرفي ككل الى جانب المخاطر التي تخص كل مؤسسة مالية على حدة من جهة والانتقادات الموجهة لتلك الاختبارات لعدم رصدها لكثير من مواطن الضعف التي افضت الى الازمة من جهة اخرى ،الا ان بعد وقوع الازمة وما انتجته من تقويض بشكل خطير في الثقة بالنظام المالي والمؤسسات ، اسند للاختبارات دور جديد يوصفها أدوات لادارة الازمة عن طريق توجيه عملية إعادة رسملة البنوك والمساعدة على إعادة الثقة . وقد أظهرت الدروس المستقاة من التجارب الماضية لاختبارات الضغط المصرفي بانها لايمكن ان تستوفي دورها بفعالية كأداة لادارة المخاطر بشكل أوسع نطاقاً الا من خلال توفر ثلاثة شروط أساسية يتعين الوفاء بها من قبل المعنيين بتنفيذ تطبيقات الاختبار وهي كالاتي : (**Christian et al ,2011: 4**).

أ- ينبغي أن تكون الافتراضات إزاء مستوى الصدمات السلبية (سيناريوهات) ومدتها أن تكون مقبولة لكنها بدرجة شديدة بما يكفي التقييم بشكل يتناسب مع قدرة المؤسسات المصرفية بصورة انفرادية والنظام المصرفي عموماً.

ب- الإطار المستخدم لتقدير أثر الصدمات السلبية في مرونة الملاءة المالية (القدرة على التكيف) يتطلب ان تكون درجة حساسية المخاطر بالقدر الكافي .وهذا يتطلب تغيرات في معلمات (موجهات) المخاطر القائمة على أساس مقاييس اقتصادية للملاءة المالية، فضلا عن الجوانب التنظيمية والقانونية (والتي هي عادة ماتكون ليست بما فيه الكفاية لحساسية الخطر).

ج- يجب أن تكون نتائج الاختبارات سهلة لاجل التواصل مع صانعي القرار سواء أكانوا صانعي السياسات مديري البنوك ام المشاركين في السوق. ويبدو هذا الشرط الأخير في واقع الامر واضحا لانه غالبا ماتشكل حساسية المخاطرة العالية تحدياً لصانعي القرار كونها افتراضات وفق اطر بالغة التعقيد، "المتقدمة".

ثالثاً : أهمية اختبارات الجهد The importance of stress tests

لقد ازدادت أهمية هذه الاختبارات مؤخراً في ظل الازمة المالية والاقتصادية العالمية لما لها من فعالية كبيرة في تنبيه السطات الرقابية وادارة المصارف لاثر الاحداث السلبية غير المتوقعة المرتبطة بالعديد من المخاطر وتزويد هذه الإدارات بمؤشرات عن حجم راس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات المالية ،اذ ان أي مؤسسة مصرفية مالكة لراس المال تسعى لوقايته من حالة عدم التأكد لكون وقايته تطمئن المودعين والدائنين من خسائر غير متوقعة والا سيضعف قدرتها على الائتمان وحماية مدخرات المودعين **(Andrew &jakob ,2011: 1)** . وفي الواقع ان الازمة المالية العالمية الأخيرة لم تكن الا ضربة قوية للاقتصاد العالمي بل هزت الثقة في إدارة الاقتصاد في العالم المتقدم والنماذج الاقتصادية التي تستخدمها لقياس المخاطر وبالتالي كشفت الازمة إخفاقات كبرى للأسواق العالمية لاسيما فقاعة الإسكان العقاري وانتقال اثارها الى النظام المالي فضلاً عن الإخفاق الكبير للدولة في مواجهة تلك الازمة الامر الذي أدى الى تفاقمها **(Rogers,2010: 2)**.

رابعاً : اتفاقيات بازل وعلاقتها باختبارات الجهد

Basel Agreements and its relationship testing effort

ان التطورات التنافسية المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية في مجال المعاملات المالية ، جعلت أي مصرف عرضة للعديد من المخاطر المصرفية ولذلك بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، فكان أول خطوة في هذا الاتجاه تشكيل و تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي قدمت توصيَّاتها الأولى بشأن كفاية رأس المال في يوليو ١٩٨٨م والتي عُرفت باتِّفاقية بازل I، وقدِّرت نسبة كفاية رأس المال بـ ٨ %، وأوصت اللجنة عن طريق على تطبيق هذه النسبة وذلك من نهاية عام ١٩٩٢م ، ولكن رغم الايجابيات التي تمخضت عن اتفاقية بازل I، إلا أنها كان لها نقائص استوجبت إعادة النظر فيها ، فجاء الإعداد لتعديل تلك الاتفاقية وإصدار اتفاقية جديدة مناسبة تتضمن إعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر بما يحقق سلامة المصارف و استقرار القطاع المصرفي سميت بازل٢، حيث قامت بإدخال مخاطر التشغيل وأضافت دعامتين جديدتين إحداهما تتعلق بعمليات الإشراف الرقابي والثانية تتعلق بانضباط السوق وقد بدأ تطبيقها مع بداية عام2007 م ، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر المصارف . ونظرا للاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لـ«بازل ٢»، تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، شكلت معا ما بدأ تسميته – بازل ٣– ، اذ تلزم قواعد اتفاقية «بازل ٣»

المصارف بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنوك المركزية أو الحكومة قدر ما أمكن، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية . وفي عام ٢٠٠٩ من بين ما ركزت عليه لجنة بازل هو التركيز على ممارسة اختبارات الضغط في المصارف وجرى التشديد على أن تصبح اختبارات الضغط من أدوات إدارة المخاطر المهمة المستخدمة من المصارف كجزء من إدارتها الداخلية للمخاطر، اذ يحذر اختبار الضغط إدارة المصرف من سلبية النتائج غير المتوقعة لمجموعة من المخاطر، ويشير إلى مقدار رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة .كذلك يؤمن اختبار الضغط مؤشرا لمستوى رأس المال الضروري لتحمل ظروف السوق الصعبة .

خامساً : المخاطر الرئيسية الواجب اخذها بالاعتبار في اختبارات الجهد

The main risks to be taken into consideration in the stress tests .

باتت المخاطرة مفهوما لصيقا بالنشاط المصرفي وملازما له لدرجة أنها أصبحت تهدد جوهر عمل المصارف وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر أموالها ، لذا فقد دأبت البنوك على تحديد هذه المخاطر وتقييمها حتى تتمكن من التحكم فيها ومعالجته. تتعرض المصارف وفقا لطبيعة نشاطها لمخاطر عديدة ومتشعبة لدرجة أن السمة الاساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر وليس تجنبها. وعموما، فقد تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر، واختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل مهتم بظاهرة المخاطرة، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها للمخاطرة، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي :

– التعريف الاول: وهو التعريف الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية الذي يشير بان المخاطر عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة **(حشاد، ٢٠٠٥: ٢٢)** .

– التعريف الثاني : بأنها احتمالية تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة و/او تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين ،او هي عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية .(**سعيد ،٢٠١٣: ١٢٣**).

– التعريف الثالث : بأنها خطر او مجازفة او التعرض الى خسارة او ضرر او تشير الى وقوع حدث غير مربح .(**الشمري ،٢٠٠٨: ١٨٣)** . فيما يرى طالب واخرون بان الخطر مركب من مجموعة من الابعاد تتمثل بحالة اللاتأكد تجاه موقف معين او تحقق الخطر نتيجة حادث عرضي(لاارادي) او احتمال تحق الخطر من عدمه في المستقبل اضافة الى الخسارة المالية الناجمة عن الخطر .(**طالب واخرون ،٢٠١٦: ١٤٥)** . ويمكن تلخيص موجز لابرز المخاطر التي تواجهها المصارف وكالاتي :(**سعيد ،٢٠١٣: ١٢٥)** .

١– المخاطر المالية وتشتمل على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة .

٢– المخاطر التشغيلية .

٣– مخاطر الاعمال وتشتمل على المخاطر الاستراتيجية والقانونية والسمعة .

٤– المخاطر السيادية .

سادساً : متطلبات تصميم وتطبيق اختبارات الجهد

Application design requirements of stress tests

ان قيام البنوك بتصميم وتطبيق اختبارات الجهد بشكل مناسب سيؤدي الى تعزيز نظام إدارة المخاطر لدى البنوك ويساعدها في الاستعداد لمواجهة أوضاع السوق الصعبة من قبيل ازمة مالية محتملة الوقوع لذا يتطلب من البنوك القيام بما يلي : (**الرفاعي ،٢٠١٠ :٣)** .

١– ادخال اختبارات الجهد في عمليات إدارة المخاطر لديها وان تقوم باجراء هذه الاختبارات بشكل دوري .

٢– تطوير برامج شاملة لاختبارات جهد تعكس خصائص المخاطر المحددة في المحافظ الخاصة بكل بنك وعلى البنوك ان تقوم بتوثيق السياسات والمنهجيات المطبقة في هذا الشأن . ومن ثم سوف تقوم البنوك المركزية بمراقبة التطور الذي تسجله البنوك بشأن تعزيز قدراتها في القيام باختبارات الجهد كما سيقوم عن طريق وسائل الرقابة المختلفة بتقييم مدى ملائمة وفاعلية الإجراءات التي قامت بها البنوك فيما يتعلق ببرامج اختبارات الجهد اخذاً بالاعتبار ما يأتي :

١– مدى درجة المخاطر وتعقيدها لدى المصرف .

٢– مدى كفاءة اختبارات الجهد (أنواع السيناريوهات والمتغيرات) التي تم اختيارها .

٣- كفاءة سياسات إدارة المخاطر لدى البنك وإجراءات اختبارات الضغط .

٤- مدى ملائمة مستوى التعرض للمخاطر (معتدل – متوسط – قوي) بالنسبة لاهداف المصرف المعروفة والمخاطر الخاضعة للاختبار .

٥- كفاءة خطط الطوارئ لدى البنك او الإجراءات الواجب اتخاذها في حال وقوع احد سيناريوهات اختبارات الجهد .

٦- مستوى الاشراف الذي يمارسه مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنك على برامج اختبارات الجهد ونتائج هذه الاختبارات .

٧- كفاءة عملية المراجعة والتدقيق الداخلي لبرامج اختبارات الجهد لدى البنك .

سابعاً : مكونات برنامج اختبارات الجهد Stress tests software components

تتضمن عملية وضع برنامج اختبارات الجهد كما يلي :

١- مراجعة انشطة المصرف والبيئة الخارجية

٢- تصميم اختبارات الضغط

ان تصميم اطار او نموذج لاختبارات الجهد كما هو مبين في الشكل (٢) تستخدمه المؤسسات المالية يجب ان يسهم في تطوير معدل تطبيق تلك الاختبارات على الاعمال ذات الصلة من خلال توفير الأدوات التي تلبي ثلاثة اهداف أساسية وهي : (**Christian et al,2011: 36**) .

أ- يجب ان تعمل اختبارات الضغط وفق تصميم يستند على أساس الروابط المالية على المستوى الكلي وتشغيل سيناريوهات متباينة مع افتراضات متنوعة واستخدام مقاييس مختلفة .

ب- اختيار تطبيق اختبارات الضغط من بين الاختيارات التي تعتمد النهج الموحد وفقاً لمعايير بازل ٢ وبازل ٣ فيما يتعلق بتحديد الملاءة المالية او اختبارات على مستوى الاقتصاد الكلي .

ج- سهولة استخدام أدوات اختبارات الجهد وتحصيل النتائج عن طريق توفير اطار يستند الى اكسل يمكن ان يحقق الوصول بيسر الى نتائج سريعة وعالية الدقة وتقديمها الى صناع القرار .

٣- توثيق الافتراضات .

٤- تحديد إجراءات اختبارات الجهد .

ثامناً : سيناريوهات المخاطر الخاضعة للاختبار Risk scenario under test

وتصنف سيناريوهات اختبارات فحص التحمل للبنوك الى نوعين ،الاول سيناريوهات ذات متغير واحد والاخر سيناريوهات متعددة المتغيرات ، اذ يتم اعداد هذه السيناريوهات بالاعتماد على احداث تأريخية او افتراض سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وفيما يأتي **تلك السيناريوهات** التي تمثل انواع اختبار الاوضاع الضاغطة للمصارف : (**صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٩: ٣٦**) .

١- السيناريوهات ذات المتغير الواحد (اختبارات الحساسية)

يشار الى السيناريوهات ذات المتغير الواحد احياناً بأختبارات الحساسية وهي اختبارات تأخذ بعين الاعتبار حساسية محفظة المصرف لنوع واحد من المخاطر على وتشمل هذه الاختبارات اثر التغير في أي عنصر من عناصر متغيرات الاقتصاد الكلي سواء أكان التغير في سعر الفائدة والتغير في سعر الصرف والتغير في أسعار الأسهم والتغير في نسبة التعثر وغيرها على المدى القصير والمتوسط .وباستخدام هذا المنهج يتم دراسة تأثير كل متغير على حدة على الوضع المالي للمصرف مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى ، وذلك بهدف تقييم مدى حساسية الوضع المالي للمصرف لمتغير معين ومقارنتة مع حساسية المتغيرات الأخرى ، وتشتمل سيناريوهات المخاطر المطلوبة باستخدام هذا المنهج على السيناريوهات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر التركزات الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل **(ANB ,2006 ,P:1)** .

٢- السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة

يهدف هذا النوع من اختبارات الجهد الى تقييم تأثير عدة متغيرات تتعلق بالمخاطر المختلفة التي تواجه المصرف على وضعه المالي بافتراض حدوث هذه المخاطر معاً .

تاسعاً : تفسير نتائج الاختبارات

يتعين على المصارف ان تكون على دراية كافية بحدود تفسيرها لنتائج اختبارات الضغط نظرا لان الاختبار يقدر الانكشافات لاختبار حدث معين دون ان يعطي احتمالية لوقوع ذلك الحدث ، كما ينبغي على إدارات المصارف والسلطات النقدية ان تكون شفافة في مدى الحاجة الى الرساميل الجديدة على ضوء النتائج ، ولذلك فان فاعلية الاختبارتعتمد وبصورة خاصة على ثلاثة عوامل أساسية هي (مدى اختبار البنك للسيناريوهات الصحيحة ،مدى تفسير نتائج الاختبار بصورة صحيحة ، مدى اتخاذ المصرف للإجراءات الصحيحة حيال ذلك **(لارنس ،٢٠٠٩، p:4)** .

عاشراً : الإجراءات الواجب اتخاذها في ضوء النتائج

بعد ظهور النتائج المتعلقة بتغيرات الموقف المالي والمصرفي للمصارف الخاضعة الى تطبيقات اختبارات سيناريوا المخاطر وفق نسب الفروض عالية الشدة سيتبين وضعها المالي سواء أكان قوياً أم ضعيفاً وفي ضوء ذلك سيتعين على ادارات المصارف اتخاذ الإجراءات اللازمة على ضوء ذلك .

حادي عشر : مفهوم الملاءة أو الكفاية المصرفية (الأمان المصرفي)

يعد هدف الأمان من بين الأهداف الرئيسة والمهمة الذي يسعى المصرف الى تحقيقه لما له من دور في تخفيض المخاطرة وعدم المجازفة باستخدام أموال المودعين في سداد الالتزامات ولايمكن للمصرف تحقيق هذا الهدف الا عن طريق توفر راس المال الكافي الذي يعزز المقدرة المالية للمصرف في مواجهة الخسائر المحتملة ، اذ يلعب رأس المال في المصارف التجارية دوراً حيوياً ومهماً في تحقيق الامان للمودعين عن طريق حماية أموالهم ويمثل الدرع الحصين الذي

يحميها من الخسائر غير المتوقعة (Unexpected Loss)، ويعد الامان مؤشر الانخفاض في مستوى المخاطرة في العمل المصرفي ، اذ يتناسب الامان عكسياً مع المخاطرة وتعتمد المصارف مجموعة من المؤشرات لقياس المخاطرة ، ففي حالة ارتفاعها فهذا دليل لانخفاض الامان وبالتالي فشل المصرف في تحقيق هذا الهدف ، وفي حال انخفاض تلك المؤشرات فان المصرف قد حقق هدف الامان من خلال انخفاض المخاطرة وجرت العادة في تقييم مستوى تحقيق الاهداف المصرفية الى اعتماد مجموعة من المؤشرات ومنها مؤشرات الكفاية المصرفية وغيرها . وتعرف االكفاية لغة بانها الغنى في المال او اذا حصل به الاستغناء عن غيره اذا كفاك شيئاً ما ،ويقال ان الله (جل وعلا) هو المطعم والكافي (**ابن منظور ،٢٠٠٣ ،٣٨٩٣**) ، واما اصطلاحاً فتعرف الكفاية بانها (القدرة المادية أو المعنوية اللازمة لإنجاز المهام والوظائف بطريقة مرضية مقنعة، بينما الكفاءة فتعني بلوغ مستوى في الأداء يتجاوز حد الكفاية، ولذا يقال: فلان كفؤ إذا مارس نشاطه بمهارة عالية، وإتقان بالغ) (**سعيد** ، ٢٠١٤ ،٧) .

ثاني عشر : مفهوم راسمال المصرف

وهو ما يعرف برأس المال الممتلك ويشير الى من شارك به من اصحاب المشروع (المصرف) عند التأسيس مضافاً اليه التغيرات السنوية التي تطرأ عليه ، وتختلف طبيعة المشاركة حسب القطاع الذي ينتمي له المصرف ان كان عاماً او خاصاً ، فالمشاركة اوالمساهمة تكون عبارة عن تخصيصات من الدولة اذا كان المصرف منشأة عامة او عن القيمة المدفوعة للاسهم اذا كان المصرف منشأة خاصة .ولرأس المال مفهومان أولهما المفهوم المحاسبي والذي يمثل حق الملكية والتي تشتمل على (السندات ، الأسهم العادية ، الأسهم الممتازة ، الأرباح المحتجزة) ، والمفهوم الثاني فهو أوسع من المفهوم المحاسبي ويعرف بالمفهوم المالي الذي يشتمل على (حقوق الملكية باشكالها المختلفة والمطلوبات طويلة الاجل)،

ويعرف رأس المال:(بأنه الفرق بين الموجودات والمطلوبات لأي منشأة ومعادلته تكون كالاتي :

رأس المال = الموجودات – المطلوبات

ثالث عشر : اهمية راسمال المصرف

تبرز أهمية راسمال المصرف عن طريق المهام الوظيفية المذكورة آنفا الذي يؤديها في خدمة أنشطة المصرف المختلفة ، فهو يلعب دوراً كبيراً في تغطية نفقات التاسيس وكذلك العمليات المصرفية في بداية حياة المصرف إضافة الى استخدامه في شراء الموجودات الثابتة ، كما يمثل ضماناً للمصرف لتغطية خسائره المحتملة التي تحدث على سبيل المثال نتيجة انخفاض أسعار الأوراق الماليةاو الفشل في تحصيل بعض القروض ، وضماناً لحقوق المودعين والمقرضين وبالتالي تعزيز ثقتهم بالمصرف ، إضافة الى انه يمثل حقوق المالكين في مجلس ادارته ،اذ ان أي شخص سواء أكان طبيعي أم معنوي يهتم في تحسين اداؤه الاستثماري عليه مراقبة مؤشر قيادة راس المال ودوره في تعزيز القيمة السوقية وتقليل مخاطر الاستثمار وتحسين فرص النجاح الاستثماري (**Dave,2015,p:14**) .

رابع عشر : مقاييس كفاية راس المال الممتلك في المصارف التجارية

لقد استخدمت خمسة مقاييس كمية لمعرفة مدى متانة راس المال الممتلك في المصرف التجاري وهي كالاتي :

١- نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع

٢- نسبة رأس المال الممتلك للموجودات

٣- نسبة راس المال الممتلك الى الموجودات ذات المخاطر

٤- نسبة رأس المال الممتلك الى القروض

٥- نسبة رأس المال الممتلك الى الاستثمارات المالية

المبحث الثالث

الجانب العملي

يتضمن هذا المبحث جانبين من تحليل النسب المالية الأول يتعلق بتحليل مؤشرات الأمان المستخدمة للمصارف عينة البحث ولمدة خمس سنوات (٢٠١١- ٢٠١٥) لبيان مستوى تحقيق المصارف عينة البحث لهدف الامان والجانب الثاني يتعلق بتطبيق اختبارات الجهد على بيانات ٢٠١٥ لتلك المصارف عينة البحث وتحليل نتائج الاختبار ما قبل وبعد الاختبار ومن ثم بيان صحة الفرضيات الرئيسة من عدمها ، وقد تم احتساب تلك المؤشرات استناداً الى بيانات الحسابات الختامية وكشوفات الأرباح والخسائر للمصارف المبحوثة وكما يأتي :

اولاً : تحليل مؤشرات الأمان للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١١- ٢٠١٥) .

١- تحليل مؤشرات الأمان لمصرف بغداد التجاري للمدة (٢٠١١ – ٢٠١٥) .

أظهرت نتائج تحليل مؤشرات الأمان لمصرف بغداد التجاري الواردة في الجدول (١) وهي كالاتي :

الجدول (١) يوضح اهم المؤشرات المالية المعتمدة لمتغير الأمان لمصرف بغداد التجاري للمدة (٢٠١١- ٢٠١٥)

مؤشرات الأمان المصرفي	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
١- حقوق الملكية / اجمالي الودائع وما في حكمها	%٢٠	%٢٠	%٢١	%٢٠	%٣٠
٢- حقوق الملكية / اجمالي الموجودات	%١٦	%١٦	%١٧	%١٦	%١٧
٤- حقوق الملكية / الى اجمالي القروض	%٩٦	%١٥١	%١٤٠	%١٢٩	%١١٤
٥- حقوق الملكية / اجمالي الاستثمارات المالية	%٧٥	%٥١	%٧١	%٦٤	%١٠٤
٦- كفاية راس المال – بازل ٢	%٣٧	%٥٥	%٥٩	%٥٨	%٦٤

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة عن تقارير مصرف بغداد التجاري

تشير نتائج النسب المالية في الجدول (١) الى ارتفاع نسبة الملكية الى الودائع طوال المدة المختارة ، اذ بلغت اعلى نسبة كانت مايقارب (٣٠%) للعام ٢٠١٥ وادنى نسبة كانت مايقارب (٢٠%) للاعوام ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٤ ، وان اغلب التشريعات تفرض على المصارف ان لاتقل هذه النسبة عن ١٠% ، ومن ثم فان نسبة الملكية الى الودائع خلال الفترة تعطي مؤشراً جيداً عن متانة راس المال الممتلك في تغطية سحوبات المودعين ، في حين بلغت اعلى نسبة للملكية الى الموجودات مايقارب (١٧%) للاعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٥ وادنى نسبة كانت مايقارب (١٦%) للاعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤ وتعطي هذه النسبة مؤشراً جيداً عن متانة راس المال الممتلك في تغطية انخفاضات قيم الموجودات نتيجة مخاطر السوق وفي الوقت ذاته تحقق حماية لاموال المودعين لكنها على حساب عوائد المساهمين ، كما بلغت اعلى نسبة للملكية الى القروض مايقارب (١٥١%) للعام ٢٠١٢ وادنى نسبة كانت مايقارب (٩٦%) للعام ٢٠١١ وتعكس هذه النسبة مؤشراً مرتفعاً جداً لكفاية راس المال في تغطية مخاطر الفشل عن استرداد الأموال المستثمرة في القروض ، في حين بلغت اعلى نسبة للملكية الى الاستثمارات مايقارب (١٠٤%) للعام ٢٠١٥ وادنى نسبة كانت مايقارب (٥١%) للعام ٢٠١٢

وتعطي هذه النسبة مؤشراً مرتفعاً عن كفاية راس المال الممتلك في تغطية خسائر الاستثمارات المالية والمتمثلة بانخفاض قيمتها السوقية ، وبلغت اعلى نسبة لكفاية راس المال الممتلك / بازل ٢ مايقارب (٦٤%) للعام ٢٠١٥ وادنى نسبة كانت مايقارب (٣٧%) للعام ٢٠١٥ ، وتعطي هذه النسبة مؤشراً اعلى بكثير جداً من نسبة بازل ٢ والبالغة (٨%) ونسبة تعليمات البنك المركزي العراقي البالغة (١٥%) وقانون المصارف ٢٠٠٤ (١٢%) .

٢- تحليل مؤشرات الأمان للمصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠١١ – ٢٠١٥) .

أظهرت نتائج تحليل مؤشرات الأمان للمصرف التجاري العراقي الواردة في الجدول (٢) وهي كالاتي :

الجدول (٢) يوضح اهم المؤشرات المالية المعتمدة لمتغير الأمان للمصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠١١- ٢٠١٥)

مؤشرات الأمان المصرفي	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
١- حقوق الملكية / اجمالي الودائع وما في حكمها	%١٦٢	%١٢٨	%٢٠٣	%٢٣٥	%٣٠٣
٢- حقوق الملكية / اجمالي الموجودات	%٥٥	%٤٩	%٥٩	%٦٣	%٦٦
٤- حقوق الملكية / الى اجمالي القروض	%١٦٣	%٦١٩	%٤٩٧	%٣٩٧	%٣٠١
٥- حقوق الملكية / اجمالي الاستثمارات المالية	%١١٧	%١١٢	%٧٠	%١٠١	%١١٩
٦- كفاية راس المال – بازل ٢	%٥٦٦	%٤١٤	%٤٨٩	%٧٦٠	%٥٣٦

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة عن تقارير المصرف التجاري العراقي

تشير نتائج تحليل المؤشرات المالية للامان المصرفي في الجدول (٢) الى الارتفاع الكبير في معدلات النسب المالية للمصرف التجاري العراقي ، اذ سجلت اعلى نسبة للملكية الى الودائع مايقارب (٣٠٣%) للعام ٢٠١٥ وادنى نسبة كانت مايقارب (١٢٨%) للعام ٢٠١٢ لتعطي مؤشراً واضحاً عن متانة راس المال الممتلك العالية جداً في تغطية سحوبات المودعين إزاء الظروف الاستثنائية ، فيما بلغت اعلى نسبة للملكية الى الموجودات مايقارب (٦٦%) للعام ٢٠١٥ وادنى نسبة كانت مايقارب (٤٩) للعام ٢٠١٢ لتعطي مؤشراً عن مقدرة المصرف المالية العالية في تغطية انخفاض قيم الموجودات نتيجة المخاطر الائتمانية والسوقية ، بينما سجلت اعلى نسبة للملكية الى القروض مايقارب (٦١٩%) للعام ٢٠١٢ وادنى نسبة كانت مايقارب (١٦٣%) في العام ٢٠١١ لتعكس حجم التغطية المفرط لمخاطر عدم سداد الائتمان ، فيما بلغت اعلى نسبة للملكية الى الاستثمارات المالية مايقارب (١١٩%) للعام٢٠١٥ وادنى نسبة كانت مايقارب (٧٠%) للعام ٢٠١٣ لتعطي مؤشراً ايضاً عن حجم راسمال المصرف العالي في تغطية خسائر انخفاض الأسهم والسندات ، وفيما يتعلق بكفاية راس المال لبازل ٢ ، فقد سجلت اعلى نسبة كانت مايقارب (٧٦٠%) للعام ٢٠١٤ وادنى نسبة كانت مايقارب (٤١٤%) للعام ٢٠١٢ لتعطي تلك النسب مؤشراً ملحوظاً عن ارتفاعها المفرط مقارنة بمعيار بازل ٢ ونسبة تعليمات البنك المركزي العراقي .

٣- تحليل مؤشرات الأمان لمصرف الشرق الأوسط العراقي للمدة (٢٠١١ – ٢٠١٥) .

أظهرت نتائج تحليل مؤشرات الأمان لمصرف الشرق الأوسط العراقي الواردة في الجدول (٣) وهي كالاتي :

الجدول (٣) يوضح اهم المؤشرات المالية المعتمدة لمتغير الأمان لمصرف الشرق الأوسط العراقي للمدة (٢٠١١- ٢٠١٥)

مؤشرات الأمان المصرفي	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
١- حقوق الملكية / اجمالي الودائع وما في حكمها	%٢٧	%٣٠	%٣٧	%٨٦	%٨٤
٢- حقوق الملكية / اجمالي الموجودات	%٢١	%٢٣	%٢٦	%٤٥	%٤١
٤- حقوق الملكية / الى اجمالي القروض	%٧٣	%٩٥	%٩٨	%١٦٣	%١٨٥
٥- حقوق الملكية / اجمالي الاستثمارات المالية	%٢٦٢	%٤٣٢	%١٦٣	%١١٤	%٦٥١
٦- كفاية راس المال – بازل ٢	%٤٩	%٥٣	%٧٤	%١٠٩	%١٠٤

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة عن تقارير مصرف الشرق الأوسط العراقي

يتضح من تحليل نسب الأمان المصرفي للجدول (٣) الى الارتفاع المتنامي لنسب الملكية الى الودائع ، اذ بلغت اعلى نسبة لها مايقارب (٨٦%) للعام ٢٠١٤ وادنى نسبة مايقارب (٢٧) للعام ٢٠١١ لتعطي مؤشراً واضحاً عن مقدرة راسمال المصرف العالية في تغطية سحوبات المودعين لودائعهم سواءأكانت كلها أم جزءاً منها وقت الظروف الاستثنائية ، بينما سجلت اعلى نسبة للملكية الى الموجودات كانت مايقارب (٤٥%) للعام ٢٠١٤ وادنى نسبة كانت مايقارب (٢١%) للعام ٢٠١١ لتعكس حجم التغطية المرتفع لراس المال الممتلك لانخفاض قيم الموجودات بسبب مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ، كمل تعكس مؤشرات الجدول (٣) حجم التغطية المفرط لراسمال مصرف الشرق الأوسط للخسائر الناجمة عن المخاطر الائتمانية وخسائر انخفاض موجودات المصرف من الأسهم والسندات ، اذ بلغت اعلى نسبة للملكية الى القروض كانت مايقارب (١٨٥%) للعام ٢٠١٥ وادنى نسبة كانت مايقارب (٧٣%) للعام ٢٠١١ ، في حين بلغت اعلى نسبة للملكية الى الاستثمارات المالية كانت مايقارب (٦٥١%) للعام ٢٠١٥ وادنى نسبة كانت مايقارب (١١٤%) للعام ٢٠١٤ ، كما سجلت اعلى نسبة لكفاية راس المال لمعيار بازل ٢ كانت مايقارب (١٠٩%) للعام ٢٠١٤ وادنى نسبة كانت مايقارب (٤٩%) للعام ٢٠١١ لتعطي مؤشراً عن ارتفاع نسب الكفاية المفرط على طوال المدة المختارة مقارنة مع معايير النسب المحلية والدولية .

٤- تحليل مؤشرات الأمان لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (٢٠١١ – ٢٠١٥) .

أظهرت نتائج تحليل مؤشرات الأمان لمصرف الاستثمار العراقي الواردة في الجدول (٤) وهي كالاتي :

الجدول (٤) يوضح اهم المؤشرات المالية المعتمدة لمتغير الأمان لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (٢٠١١- ٢٠١٥)

مؤشرات الأمان المصرفي	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
١- حقوق الملكية / اجمالي الودائع وما في حكمها	%٦٣	%٦١	%٦٦	%١١٠	%١٠٨
٢- حقوق الملكية / اجمالي الموجودات	%٣٦	%٣١	%٣٦	%٥١	%٥١
٤- حقوق الملكية / الى اجمالي القروض	%١٠١	%٧٠	%٧٩	%١٧٧	%٢٣٢
٥- حقوق الملكية / اجمالي الاستثمارات المالية	%٣٦٢	%٣٥٠	%٤٩٢	%٧٤٩	%٧٦٢
٦- كفاية راس المال – بازل ٢	%٦٣	%٦٤	%٦٣	%٩٣	%١٤٩

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة عن تقارير مصرف الاستثمار العراقي

يتبين من تحليل مؤشرات الأمان للجدول (٤) الارتفاع المفرط لجميع نسب الأمان المعتمدة لمتغير هدف الأمان المصرفي لمصرف الاستثمار العراقي ، اذ سجلت اعلى نسبة للملكية الى الودائع كانت مايقارب (١١٠%) للعام ٢٠١٤ وادنى نسبة كانت مايقارب (٦١%) للعام ٢٠١٢ وهي نسبة عالية جداً تعكس متانة راس المال الممتلك في تغطية سحوبات المبالغ المودعة من قبل المودعين خلال الازمات ، في حين بلغت اعلى نسبة للملكية الى الموجودات كانت مايقارب (٥١%) للاعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وادنى نسبة كانت مايقارب (٣١%) للعام ٢٠١٢ ، كما تعطي مؤشرات الأمان في

الجدول (٤) ايضاً الارتفاع المفرط لتغطية راس المال الممتلك للخسائر الناجمة عن مخاطر عدم سداد الائتمان وانخفاض قيم موجودات الأسهم والسندات نتيجة مخاطر السوق ، اذ بلغت اعلى نسبة للملكية الى القروض (٢٣٢%) للعام ٢٠١٥ وادنى نسبة كانت مايقارب (٧٠%) للعام ٢٠١٢ ، فيما بلغت اعلى نسبة للملكية الى اجمالي الاستثمارات المالية كانت مايقارب (٧٦٢%) للعام ٢٠١٥ وادنى نسبة كانت مايقارب (٣٥٠%) للعام ٢٠١٢ ، كما تعكس مؤشرات الجدول ايضاً نسب الكفاية المرتفع خلال المدة مقارنة مع نسب الكفاية المحلية والدولية ، اذ بلغت اعلى نسبة كانت مايقارب (١٤٩%) للعام ٢٠١٥ وادنى نسبة كانت حوالي (٦٣%) للعام ٢٠١١ .

يتضح من نتائج تحليل المؤشرات المعتمدة لهدف الأمان للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١١-٢٠١٥) مستوى العشوائية والتخبط التي يتسم بها أداء جميع المصارف عينة البحث في تحقيق هدف الأمان وكما يأتي :

١- التذبذب الواضح لجميع مؤشرات الأمان طوال المدة للمصارف كافة عينة البحث من حيث الصعود والهبوط في مقادير النسب المالية للامان .

٢- الافراط الواضح في حجم تغطية رأس المال الممتلك سواء أكان لسحوبات المودعين وقت الازمات أم انخفاض قيم الموجودات أم خسائر مخاطر الائتمان أم انخفاض قيم موجودات الاستثمارات المالية من الأسهم والسندات نتيجة مخاطر السوق .

٣- تعطي نتائج تحليل نسب الأمان في الجداول المذكورة آنفا مؤشراً عن الحيطة والحذر لادارات المصارف عينة البحث لتحقيق اعلى درجة من هامش الأمان بسبب الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية المتدهورة في البلد وهذا ينعكس سلباً على مقدرة المصارف عينة البحث في تحقيق العوائد وما لها من انعكاس في تحقيق ربحية السهم الواحد ومقسوم الأرباح .

٤- الارتفاع المفرط لنسب كفاية رأس المال طوال المدة للمصارف كافة عينة البحث بالمقارنة مع نسبة كفاية راس المال وفق معيار بازل ٢ والبالغة (٨%) .

ومن خلال المذكور يتبين تحقق هدف البحث عن تحديد مستوى اداء المصارف العراقية عينة الدراسة في تحقيق هدف الأمان المصرفي ، كما يتضح ايضاً حاجة المصارف التجارية العراقية عينة البحث الى أساليب حديثة لادارة المخاطر المصرفية من شأنها ان تحد من ظاهرة العشوائية والأداء غير المنظم لادارات تلك المصارف مثل تقنيات اختبارات الجهد المصرفي .

ثانياً : تحليل علاقة اختبارات الجهد بهدف الامان للمصارف عينة البحث

بعد ان أظهرت نتائج تحليل المؤشرات المعتمدة لهدف الأمان للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١١- ٢٠١٥) مستوى الأداء العشوائي ونسب الأمان المرتفعة بمستويات اعلى بكثير عما هو مقرر في التشريعات والمعايير المحلية والدولية ، سيعمل الباحث في هذه الفقرة على تطبيق اختبارات الجهد في المصارف عينة الدراسة استناداً لبيانات مراكزها المالية

والدخل للعام ٢٠١٥ وفق تطبيق سيناريوهات مخاطر متنوعة وبنسب افتراضية عالية الشدة (السيناريو الاسوء) لفترة مستقبلية لسنة واحدة قادمة لبيان علاقة تطبيق تلك الاختبارات بهدف الأمان من خلال علاقة اثر تطبيق اختبار السيناريوهات واحداث التغيرات في المؤشرات المعتمدة لامان تلك المصارف المبحوثة ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء نتائج الاختبار كرسملة المصارف او اندماجها .

١- تطبيق سيناريوهات المتغير الواحد في المصارف عينة البحث

وهي اختبارات تم الاخذ بنظر الاعتبار حساسية محافظ المصارف عينة البحث لنوع واحد من المخاطر لمدة سنة واحدة قادمة ومن ثم تحليل اثر كل متغير في حدة على الوضع المالي للمصارف مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى ، وفيما يأتي اهم السيناريوهات الملائم تطبيقها على الواقع المصرفي العراقي وفق هذا المنهج هي كالاتي :

أ- سيناريو مخاطر الديون المعدومة بنسبة افتراضية ٥٠% (مخاطر ائتمانية)

الجدول (٥) يوضح تغيرات الموقف المالي قبل وبعد الاختبار في ظل تطبيق سيناريو مخاطر الديون المعدومة للعام ٢٠١٥

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الأساسي (قبل الاختبار)				السيناريو الاسوء (بعد الاختبار) (الديون المعدومة بنسبة افتراضية ٥٠%)			
	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي
اجمالي الموجودات	١,٥٩٤,٥٣٦	٤١٤,٨٨٩	٦٧٥,١٢٣	٥٥١,٧٣٤	١,٤٧٦,٦٧٧	٤١٠,٣٣٨	٦٠٠,١٦١	٤٩١,١٦٠
القروض والتسليفات	٢٣٥,٧١٨	٩,١٠٢	١٤٩,٩٢٤	١٢١,١٤٨	١١٧,٨٥٩	٤,٥٥١	٧٤,٩٦٢	٦٠,٥٧٤
اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك	١,٥٩٤,٥٣٦	٤١٤,٨٨٩	٦٧٥,١٢٣	٥٥١,٧٣٤	١,٤٧٦,٦٧٧	٤١٠,٣٣٨	٦٠٠,١٦١	٤٩١,١٦٠
مقدار خسائر الديون المعدومة	----------	--------	--------	----------	١١٧,٨٥٩	٤,٥٥١	٧٤,٩٦٢	٦٠,٥٧٤
مخاطر الائتمان قبل وبعد اختبار الديون المعدومة / اجمالي القروض	٠.٠٦	٠.٠١	٠.٠٠٢	٠.٠٠٧	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠
نسب الامان راس المال الممتلك	٢٦٨,٤٨٨	٢٧٤,٢٠٢	٢٧٦,٩٦٧	٢٨١,٢٦٢	١٥٠,٦٢٩	٢٦٩,٦٥١	٢٠٢,٠٠٥	٢٢٠,٦٨٨
الموجودات ذات لمخاطر	٦١٠,٢٠٠	٢٠٠,١٤٧	٣٥٠,٥٩١	١٩٠,٠٤١	٤٩٢,٣٤١	١٩٥,٥٩٦	٢٧٥,٦٢٩	١٢٩,٤٧٦
نسبة كفاية راس المال – بازل ٢	%٤٥	%١٣٧	%٧٩	%١٤٨	%٣١	%١٣٧	%٧٣	%١٧٠

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة وبرنامج الاختبار الالكتروني

تشير البيانات الواردة في الجدول (٥) الى تغيرات الموقف المالي للمصارف عينة الدراسة بعد اخضاع بياناتها للعام ٢٠١٥ الى تطبيق اختبار احد سيناريوهات المخاطر الائتمانية وهو سيناريو مخاطر الديون المعدومة ومقارنتها مع بيانات ما قبل الاختبار ومن ثم نلحظ علاقة تلك التغيرات مع هدف الأمان للمصارف عينة البحث ، اذ نلحظ من خلال الجدول

(٥) بعد طرح النسبة الافتراضية ٥٠% من اجمالي القروض ارتفاع مخاطر الائتمان ، اذ ارتفعت نسبة الديون المعدومة الى القروض من (٠.٠٠٦ ،٠.٠٠١ ، ٠.٠٠٠٢ ،٠.٠٠٠٧) ما قبل الاختبار الى (١.٠٠ ، ١.٠٠ ، ١.٠٠ ، ١٠.٠٠) ما بعد الاختبار ولجميع المصارف على التوالي مما ستؤدي زيادة المخاطر الى تخفيض اجمالي القروض والتسليفات لمصارف بغداد والتجاري والشرق الأوسط والاستثمار العراقي من مايقارب (٢٣٥،٧١٨ ، ٩،١٠٢ ، ١٤٩،٩٢٤ ،١٢١،١٤٨) مليار دينار على التوالي الى مايقارب (١١٧،٨٥٩ ، ٤،٥٥١ ، ٧٤،٩٦٢ ، ٦٠،٥٧٤) مليار دينار بعد الاختبار ، ومن ثم سيؤدي ذلك االتخفيض الى تحقق خسائر ناجمة عن الديون المعدومة ستؤثر في تخفيض اجمالي الموجودات بضمنها الموجودات ذات المخاطر وكذلك الى تخفيض راس المال الممتلك الذي من خلاله يتم تغطية تلك الخسائر ومن ثم انخفاض اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية وكما هو مبين في الجدول (٥) ، ونتيجة للتغيرات الحاصلة في الموجودات المرجحة بالمخاطر وراس المال الممتلك بفعل خسائر الديون المعدومة سيؤدي ذلك الى تغيرات في نسب الكفاية للمصارف عينة البحث وعلى التوالي من (٤٥% ، ١٣٧% ، ٧٩% ، ١٤٨%) قبل الاختبار الى مايقارب (٣١% ، ١٣٧% ، ٧٣% ، ١٧٠%) بعد الاختبار .

ب- سيناريو مخاطر الديون المتعثرة لاكبر (٢) من المقترضين ستصبح معدومة بنسبة افتراضية ٧٥% (مخاطر تركزات ائتمانية) .

الجدول (٦) يوضح تغيرات الموقف المالي قبل وبعد الاختبار في ظل تطبيق سيناريو مخاطر تركزات ائتمانية للعام ٢٠١٥

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الأساسي (قبل الاختبار)				السيناريو الاسوء (بعد الاختبار) (الديون المتعثرة لاكبر (٢) من المقترضين ستصبح معدومة بنسبة ٧٥%)			
	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي
اجمالي الموجودات	١,٥٩٤,٥٣٦	٤١٤,٨٨٩	٦٧٥,١٢٣	٥٥١,٧٣٤	١,٥٥٧,١١٧	٤١٢,٥٧٠	٦٧٢,٣١٠	٥٥٠,٣٥٥
القروض والتسليفات	٢٣٥,٧١٨	٩,١٠٢	١٤٩,٩٢٤	١٢١,١٤٨	١٩٨,٢٩٩	٦,٧٨٣	١٤٧,١١١	١١٩,٧٦٩
اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك	١,٥٩٤,٥٣٦	٤١٤,٨٨٩	٦٧٥,١٢٣	٥٥١,٧٣٤	١,٥٥٧,١١٧	٤١٢,٥٧٠	٦٧٢,٣١٠	٥٥٠,٣٥٥
الديون المتعثرة	٤٩,٨٩٢	٣,٠٩٣	٣,٧٥٠	١,٨٣٩	١٢,٤٩٣	٠,٧٧٤	٠,٩٣٧	٠,٤٦٠
مقدار خسائر الديون المعدومة	-------	--------	-------	-------	٣٧,٤١٩	٢,٣١٩	٢,٨١٣	١,٣٧٩
مخاطر الائتمان قبل وبعد اختبار الديون المعدومة / اجمالي القروض	٠.٠٠٦	٠.٠٠١	٠.٠٠٠٢	٠.٠٠٠٧	٠.١٩	٠.٣٤	٠.٠٢	٠.٠١
نسب الامان راس المال الممتلك	٢٦٨,٤٨٨	٢٧٤,٢٠٢	٢٧٦,٩٦٧	٢٨١,٢٦٢	٢٣١,٠٦٩	٢٧١,٨٨٣	٢٧٤,١٥٤	٢٧٩,٨٨٣
الموجودات ذات لمخاطر	٦١٠,٢٠٠	٢٠٠,١٤٧	٣٥٠,٥٩١	١٩٠,٠٤١	٥٧٢,٧٨١	١٩٧,٨٢٨	٣٤٧,٧٧٨	١٨٨,٦٦٢
نسبة كفاية راس المال – بازل ٢	%٤٥	%١٣٧	%٧٩	%١٤٨	%٤٠	%١٣٧,٤	%٧٨	%١٤٨,٣

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة وبرنامج الاختبار الالكتروني

يتضح من نتائج تحليل البيانات في الجدول (٦) انه في حال تعرض بيانات المصارف عينة البحث الى تطبيق اختبار سيناريو مخاطر الديون المتعثرة لاكبر (٢) من المقترضين ستصبح ٧٥% منها معدومة ستؤدي الى زيادة نسبة مخاطر

الديون المعدومة الى القروض من (٠.٠٦ ،٠.٠١ ، ٠.٠٠٢ ،٠.٠٠٧) ما قبل الاختبار الى (٠.١٩ ، ٠.٣٤ ، ٠.٠٢ ، ٠.٠١) ما بعد الاختبار ومن ثم ستؤدي تلك الخسائر الى تخفيضات بمقدار حجمها في قيم اجمالي القروض والتسليفات ومن ثم اجمالي الموجودات كما ستؤدي الخسائر ايضاً الى تخفيضات في راس المال الممتلك كونه المعوض لتلك الخسائر ومن ثم انخفاض اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك ، وكنتيجة لتلك التغيرات ستحصل تغيرات في نسب الكفاية للمصارف كافة من حوالي (٤٥% ، ١٣٧% ، ٧٩% ، ١٤٨%) ما قبل الاختبار الى (٤٠% ، ١٣٧,٤% ، ٧٨% ، ١٤٨،٣%) .

ج- سيناريو مخاطر انخفاض سعر الصرف بنسبة ٣٠% (مخاطر السوق)

الجدول (٧) يوضح تغيرات الموقف المالي قبل وبعد الاختبار في ظل تطبيق سيناريو مخاطر السوق للعام ٢٠١٥

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الأساسي (قبل الاختبار)				السيناريو الاسوء (بعد الاختبار) (مخاطر انخفاض سعر الصرف بنسبة ٣٠%)			
	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي
نقدية	٨٧٠,٨٧٩	١٤٥,٣٧٥	٣٢٥,٣١٢	٣٦١,٣٩٩	٧٥٦,٤٩٩	١٣٢,١٠١	٣٢٥,٢٦٤	٣٤٣,١٦٥
اجمالي الموجودات	١,٥٩٤,٥٣٦	٤١٤,٨٨٩	٦٧٥,١٢٣	٥٥١,٧٣٤	١,٦٤٣,٣٨٩	٤١٦,١٤٥	٧٣٥,٤٧١	٥٦٤,٥٨٦
اجمالي المطلوبات وراس المال	١,٥٩٤,٥٣٦	٤١٤,٨٨٩	٦٧٥,١٢٣	٥٥١,٧٣٤	١,٦٤٣,٣٨٩	٤١٦,١٤٥	٧٣٥,٤٧١	٥٦٤,٥٨٦
الموجودات بالدولار	١١٣,٩٩٠	٢,٩٣١	١٤٠,٨١٢	٢٩,٩٨٩	١٦٢,٨٤٣	٤,١٨٧	٢٠١,١٦٠	٤٢,٨٤١
المطلوبات بالدولار	٣٨٠,٨٧٨	٣٣,٩٠٣	١٤٠,٩٢٥	٧٢,٥٣٤	٥٤٤,١١١	٤٨,٤٣٣	٢٠١,٣٢١	١٠٣,٦٢٠
الصافي	(٢٦٦,٨٨٨)	(٣٠,٩٧٢)	(٠,١١٣)	(٤٢,٥٤٥)	(٣٨١,٢٦٨)	(٤٤,٢٤٦)	(٠,١٦١)	(٦٠,٧٧٩)
الخسارة عن الانخفاض	-------	--------	-------	--------	١١٤,٣٨٠	١٣,٢٧٤	٠,٠٤٨	١٨,٢٣٤
نسب الامان								
راس المال الممتلك	٢٦٨,٤٨٨	٢٧٤,٢٠٢	٢٧٦,٩٦٧	٢٨١,٢٦٢	١٥٤,١٠٨	٢٦٠,٩٢٨	٢٧٦,٩١٩	٢٦٣,٠٢٨
الموجودات ذات لمخاطر	٦١٠,٢٠٠	٢٠٠,١٤٧	٣٥٠,٥٩١	١٩٠,٠٤١	٦٥٩,٠٥٣	٦١١,٤٥٦	٤١٠,٩٣٩	٢٠٢,٨٩٣
نسبة كفاية راس المال – بازل ٢	%٤٥	%١٣٧	%٧٩	%١٤٨	%٢٣	%٤٢	%٦٧	%١٢٩

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة وبرنامج الاختبار الالكتروني

تشير البيانات الواردة في الجدول (٧) الى اخضاع بيانات المصارف عينة البحث الى تطبيق سيناريو اخر عالي الشدة وهو سيناريو مخاطر انخفاض سعرالصرف بنسبة افتراضية مقدارها (٣٠%) ، اذ سيؤي الانخفاض الى تخفيض قيمة الموجودات والمطلوبات الأجنبية ($) المقومة بالعملة المحلية أي زيادة حجمها وارتفاع خسائر المصارف عينة البحث ، اذ ستبلغ الخسائر بعد الاختبار للمصارف وعلى الترتيب مايقارب (١١٤،٣٨٠ ، ١٣،٢٧٤ ، ٠،٠٤٨ ، ١٨،٢٣٤) مليار دينار وستؤدي تلك الخسائر الى التخفيض بمقدار حجمها في اجمالي النقدية والموجودات ذات المخاطر ومن ثم اجمالي الموجودات وكذلك تخفيض راس المال الممتلك المعوض عن الخسائر ومن ثم اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك وكما نلحظه في الجدول (٧) ، وكنتيجة للتغيرات الحاصلة في الموقف المالي بعد الاختبار سيؤدي ذلك الى احداث تغيرات في

نسب الكفاية للمصارف كافة ، اذ ستنخفض نسب الكفاية مايقارب (٤٥% ، ١٣٧% ، ٧٩% ، ١٤٨%) قبل الاختبار الى (٢٣% ، ٤٢% ، ٦٧% ، ١٢٩%) ما بعد الاختبار.

د- سيناريو مخاطر تدفق ودئع قصيرة الاجل للخارج بنسبة ٤٥% (مخاطر االسيولة)

الجدول (٨) يوضح تغيرات الموقف المالي قبل وبعد الاختبار في ظل تطبيق سيناريو مخاطر السيولة للعام ٢٠١٥

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الأساسي (قبل الاختبار)				السيناريو الاسوء (بعد الاختبار) (مخاطر تدفق ودائع قصيرة الاجل للخارج بنسبة ٤٥%)			
	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي
اجمالي الموجودات	١,٥٩٤,٥٣٦	٤١٤,٨٨٩	٦٧٥,١٢٣	٥٥١,٧٣٤	١,٤٧٤,٠٢٩	٤٠٧,٤٩٢	٦٢٤,٥٩٧	٥٠٤,٧٤٦
نقدية	٨٧٠,٨٧٩	١٤٥,٣٧٥	٣٢٥,٣١٢	٣٦١,٣٩٩	٧٥٠,٣٧٢	١٣٧,٩٧٨	٢٧٤,٧٨٦	٣١٤,٤١١
اجمالي المطلوبات وراس المال	١,٥٩٤,٥٣٦	٤١٤,٨٨٩	٦٧٥,١٢٣	٥٥١,٧٣٤	١,٤٧٤,٠٢٩	٤٠٧,٤٩٢	٦٢٤,٥٩٧	٥٠٤,٧٤٦
ودائع قصيرة الاجل / مطلوبات	٢٦٧,٧٩٣	١٦,٤٣٧	١١٢,٢٧٩	١٠٤,٤١٨	١٤٧,٢٨٦	٩,٠٤٠	٦١,٧٥٣	٥٧,٤٣٠
مقدار الانخفاض	---------	---------	---------	---------	١٢٠,٥٠٧	٧,٣٩٧	٥٠,٥٢٦	٤٦,٩٨٨
نسب الامان راس المال الممتلك	٢٦٨,٤٨٨	٢٧٤,٢٠٢	٢٧٦,٩٦٧	٢٨١,٢٦٢	١٤٧,٩٨١	٢٦٦,٨٠٥	٢٢٦,٤٤١	٢٣٤,٢٧٤
الموجودات ذات لمخاطر	٦١٠,٢٠٠	٢٠٠,١٤٧	٣٥٠,٥٩١	١٩٠,٠٤١	٦١٠,٢٠٠	٢٠٠,١٤٧	٣٥٠,٥٩١	١٩٠,٠٤١
نسبة كفاية راس المال – بازل ٢	٤٥%	١٣٧%	٧٩%	١٤٨%	٢٤%	١٣٣%	٦٥%	١٢٣%

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة وبرنامج الاختبار الالكتروني

تشير البيانات الواردة في الجدول (٨) الى اخضاع بيانات المصارف عينة البحث لاحد سيناريوهات مخاطر السيولة وهو سيناريو مخاطر تدفق الودائع القصيرة الاجل للخارج بنسبة افتراضية مقدارها ٤٥% وبتطبيق هذا السيناريو سينخفض حجم الودائع الودائع القصيرة الاجل من حوالي (٢٦٧،٧٩٣ ، ١٦،٤٣٧ ، ١١٢،٢٧٩ ، ١٠٤،٤١٨) مليار دينار قبل الاختبار الى حوالي (١٤٧،٢٨٦ ، ٩،٠٤٠ ، ٦١،٧٥٣ ، ٥٧،٤٣٠) مليار دينار بعد الاختبار وبالتالي بلغ حجم الانخفاض بعد الاختبار حوالي (١٢٠،٥٠٧ ، ٧،٣٩٧ ، ٥٠،٥٢٦ ، ٤٦،٩٨٨) مليار دينار والذي سيؤدي بدوره الى تخفيض المحفظة النقدية ومن ثم اجمالي الموجودات وكذلك سيؤدي الى تخفيض راس المال الممتلك المعوض للانخفاض ومن ثم اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك وكما هو مبين في الجدول (٨) . تلك التغيرات الناجمة عن تطبيق اختبارات سيناريو مخاطر السيولة سيؤدي الى احداث تغيرات في نسب الكفاية للمصارف عينة البحث مايقارب (٤٥% ، ١٣٧% ، ٧٩% ، ١٤٨%) قبل الاختبار الى حوالي (٢٤% ، ١٣٣% ، ٦٥% ، ١٢٣%) بعد الاختبار

٢- تطبيق سيناريوهات متعدد المتغيرات في المصارف عينة البحث

تطبيق اختبار سيناريوهات مخاطر الديون المتعثرة ستصبح معدومة بنسبة٣٠% + وسيناريو مخاطر انخفاض اسعار الاسهم والسندات بنسبة ٥٠%) .

الجدول (٩) يوضح تغيرات الموقف المالي قبل وبعد الاختبار في ظل تطبيق سيناريوهات متعدد المتغيرات للعام ٢٠١٥

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الأساسي (قبل الاختبار)				السيناريو الاسوء (بعد الاختبار)			
	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي
اجمالي الموجودات	١,٥٩٤,٥٣٦	٤١٤,٨٨٩	٦٧٥,١٢٣	٥٥١,٧٣٤	١,٤٤٧,٣٣٨	٢٩٥,٠٥٢	٦٥٢,٠٨٩	٥٣٢,٣٢٣
القروض والتسليفات	٢٣٥,٧١٨	٩,١٠٢	١٤٩,٩٢٤	١٢١,١٤٨	٢١٧,٩٣٩	٤,٨٤٠	١٤٨,١٧٧	١٢٠,٢٠٣
استثمارت مالية	٢٥٨,٨٣٨	٢٣١,١٤٩	٤٢,٥٧٣	٣٦,٩٣٢	١٢٩,٤١٩	١١٥,٥٧٥	٢١,٢٨٧	١٨,٤٦٦
اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك	١,٥٩٤,٥٣٦	٤١٤,٨٨٩	٦٧٥,١٢٣	٥٥١,٧٣٤	١,٤٤٧,٣٣٨	٢٩٥,٠٥٢	٦٥٢,٠٨٩	٥٣٢,٣٢٣
الديون المتعثرة	٥٩,٢٦٣	١٤,٢٠٥	٥,٨٢٤	٣,١٥٠	٤١,٤٨٤	٩,٩٤٣	٤,٠٧٧	٢,١٦٠
خسائر الديون المعدومة	-------	--------	-------	-------	١٧,٧٧٩	٤,٢٦٢	١,٧٤٧	٠,٩٤٥
خسائر انخفاض اسعار الاسهم والسندات	--------	--------	-------	--------	١٢٩,٤١٩	١١٥,٥٧٥	٢١,٢٨٧	١٨,٤٦٦
اجمالي الخسائر	----------	---------	----------	---------	١٤٧,١٩٨	١١٩,٨٣٧	٢٣,٠٣٤	١٩,٤١١
نسب الامان راس المال الممتلك	٢٦٨,٤٨٨	٢٧٤,٢٠٢	٢٧٦,٩٦٧	٢٨١,٢٦٢	١٢١,٢٩٠	١٥٤,٤٦٥	٢٥٣,٩٣٣	٢٦١,٨٥١
الموجودات ذات لمخاطر	٦١٠,٢٠٠	٢٠٠,١٤٧	٣٥٠,٥٩١	١٩٠,٠٤١	٤٦٣,٠٠٢	٨٠,٣١٠	٣٢٧,٥٥٧	١٧٠,٦٣٠
نسبة كفاية راس المال – بازل ٢	%٤٥	%١٣٧	%٧٩	%١٤٨	%٢٦	%١٩٢	%٧٨	%١٥٣

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة وبرنامج الاختبار الالكتروني

كما هو مبين في البيانات الواردة في الجدول (٩) فقد تم اخضاع بيانات المصارف عينة البحث الى تطبيق اختبار سيناريو متعدد المتغيرت تمثلت باختبار سيناريوهات مخاطر الديون المتعثرة ستصبح معدومة بنسبة٣٠% + سيناريو مخاطر انخفاض اسعار الاسهم والسندات بنسبة ٥٠% ، هذا الاختبار سيخفض حجم القروض وحجم الاستثمارات المالية نتيجة خسائر الديون المعدومة ومخاطر السوق بانخفاض اسعار الاسهم والسندات ، اذ بلغت خسائر الديون المعدومة للمصارف عينة البحث مايقارب (١٧،٧٧٩ ، ٤،٢٦٢ ، ١،٧٤٧ ، ٠،٩٤٥) مليار دينار وبلغت خسائر انخفاض اسعار الاسهم والسندات مايقارب (١٢٩،٤١٩ ، ١١٥،٥٧٥ ، ٢١،٢٨٧ ، ١٨،٤٦٦) مليار دينار ، تلك الخسائر ستؤدي الى تخفيض فقرتي القروض والتسليفات والاستثمارات المالية ومن ثم اجمالي الموجودات وكذلك ستؤدي الخسائر الى تخفيض راس المال الممتلك العوض للخسائر ومن ثم تخفيض اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك ، اذ ان التغيرات الحاصلة بفعل تطبيق تلك السيناريوهات ستؤدي الى احداث تغيرات في نسب الكفاية مايقارب (٤٥% ، ١٣٧% ، ٧٩% ، ١٤٨%) قبل الاختبار الى مايقارب (٢٦% ، ١٩٢% ، ٧٨% ،١٥٣%) بعد الاختبار .

يتضح من نتائج تحليل الاختبارات في المصارف عينة البحث صحة الفرضية الرئيسة ومفادها (توجد علاقة بين اختبارات الجهد وهدف الأمان المصرفي) وكذلك ايضاً تحقق هدف الدراسة عن البحث في العلاقات الرابطة بين اختبارات الجهد والأمان المصرفي .

ثالثاً : تحليل نتائج اختبارات الجهد في المصارف عينة الدراسة والإجراءات المتخذة في ضوء النتائج

أظهرت نتائج تحليل اختبارات الجهد في المصارف عينة البحث في الجدول (١٠) وهي كالاتي :

الجدول (١٠) يوضح نتائج اختبارات الجهد للمصارف التجارية الخاصة العراقية عينة الدراسة وكفاية راس المال بعد الاختبار للعام ٢٠١٥

انواع سيناريوهات المخاطر الخاضعة للاختبار	المصارف وكفاية راس المال بعد الاختبار				مدى متانة المصارف في ضوء نتائج الاختبار بالمقارنة مع بازل ٨% – البنك المركزي ١٢% – قانون المصارف ١٥%			
سيناريوهات المتغير الواحد	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي
الديون المعدومة بنسبة ٥٠% من اجمالي القروض والتسليفات	%٣١	%١٣٧	%٧٣	%١٧٠	امان	امان	امان	امان
ديون متعثرة لاكبر (٢) من المقترضين تصبح معدومة بنسبة ٧٥%)	%٤٠	%١٣٧	%٧٣	%١٤٨	امان	امان	امان	امان
انخفاض سعر الصرف بنسبة ٣٠%	%٢٣	%٤٢	%٦٧	%١٢٩	امان	امان	امان	امان
تدفق ودائع قصيرة الاجل للخارج بنسبة ٤٥%	%٢٤	%١٣٣	%٦٥	%١٢٣	امان	امان	امان	امان
سيناريوهات المتغيرات المتعددة الديون المتعثرة تصبح معدومة بنسبة ٣٠% + انخفاض اسعار الاسهم والسندات بنسبة ٥٠%	%٢٦	%١٩٢	%٧٨	%١٥٣	امان	امان	امان	امان

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة وبرنامج الاختبار الالكتروني

عن طريق نتائج تحليل الاختبارات الواردة في الجدول (١٠) يتضح ارتفاع نسب الكفاية لجميع المصارف عينة البحث مما يجعلها في وضع امن إزاء المخاطر غير المتوقعة في ظل تطبيق اختبارات سيناريوهات المخاطر المذكورة آنفا وفي حال تحقق تلك السيناريوهات عالية الشدة ، اذ نلحظ ان نسب الكفاية بعد الاختبار ولكافة المصارف هي اعلى بكثير من

نسب الكفاية لبازل ٢ زنسب تعليمات البنك المركزي العراقي وقانون المصارف ومن ثم لاتوجد اية إجراءات تتعلق بإعادة الرسملة او اندماج المصارف .

ويتضح من نتائج التحليل صحة الفرضية الرئيسة الثانية والتي تتضمن (يساعد استخدام تطبيق اختبارات الجهد في إدارة المخاطر المصرفية) .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

١- يعد استخدام اختبارات الجهدعلى المصارف من الاساليب الحديثة بهدف التعرف على قدراتها على تحمل الخسائر المستقبلية المحتمل التعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول المخاطر المالية والمصرفيةغير المتوقعة في المستقبل .

٢- ضعف توصيات بازل ٢ في تجنيب المصارف من زيادة مديونيتها وفي طرحها لنماذج لادارة المخاطر وفي تقدير ما تحتاج اليه المصارف من رؤوس اموال واحتياطيات ، فجاءت بازل ٣ لتشهر قواعدها ومعاييرها الجديدة لتعزيز متانة المصارف وتحسين نوعية راس المال .

٣- اعتماد البيانات التاريخية في توقع المخاطر المستقبلية محاولة قد لاتتميز بالدقة بالمقارنة مع تطبيقات اختبارات الجهد المصرفي التي تتسم باسلوبها الافضل لفحص قدرة المصرف وامكانيته في الاداء باقسى الاوضاع الصعبة وفق سيناريوهات عالية الشدة .

٤- اثبتت نتائج تحليل الاختبارات صحة الفرضيات الرئيسية للبحث والتي تتضمن الفرضية الرئيسية الاولى ومفادها (توجد علاقة بين اختبارات الجهد وهدف الامان المصرفي) وصحة الفرضية الرئيسية الثانية ومفادها (يساعد استخدام تطبيق اختبارات الجهد في ادارة المخاطر المصرفية) .

٥- اثبت الجانب العملي للبحث تحقق اهدافه في تحديد مستوى الاداء العشوائي للمصارف عينة البحث في تحقيق هدف الامان المصرفي وكذلك البحث في العلاقات الرابطة بين اختبارات الجهد والامان المصرفي .

٦- اظهرت نتائج تحليل المؤشرات المعتمدة لمؤشرات الامان الاداء غي المنظم والعشوائي لعمل ادارات المصارف من حيث الاحتفاظ المفرط بنسب امان اعلى بكثير من المعايير المحلية والدولية .

٧- اظهرت نتائج تحليل الاختبارات بان جميع المصارف عينة البحث تمتلك نسب كفاية اعلى بكثير من كفاية بازل ٢ وتعليمات البنك المركزي وقانون المصارف العراقية وبالتالي عدم حاجة تلك المصارف عينة البحث في ضوء النتائج باتخاذ أي جراءات اعادة رسملة او اندماج .

ثانياً : التوصيات والمقترحات

١- يتطلب من المصارف العراقية عينة البحث استخدام تقنيات اختبارات الجهد وفق سيناريوهات عالية الشدة تتوافق مع البيئة العراقية المالية والاقتصادية لمعرفة قدرتها في مواجهة المخاطر المصرفية والمالية الاستثنائية في المستقبل .

٢- ضرورة التزام المصارف العراقيةعينة البحث بالقواعد والمعايير الدولية وما تصدره لجنة بازل من توصيات جديدة لتعزيز متانتها وتحسين نوعية راسمالها وذلك من خلال :

أ- اعداد كراريس ونشريات حول المعايير والتوصيات الجديدة لبازا وتوزيعها على منتسبي المصرف للتعرف عليها .

ب- الاعتماد على المتخصصين في الجامعات والمعاهد وبعض الخبراء في تطوير ملاكات المصرف عن اليات تطبيق الاختبارات والسيناريوهات المستخدمة وغير ذلك .

ج- تطوير قدرات الملاكات البشرية عن طريق ادخالهم في دورات داخلية وخارجية عن تطبيق الاختبارات .

٣- على المصرف العراقية عينة البحث ضرورة تحسين أداؤها في تحقيق هدف الامان بعيداً عن الافراط والعشوائية وبما يحقق نسب تتوافق مع المعايير المحلية والدولية مما يوفر مستويات من السيولة تمكن المصارف من تحقيق الربحية .

٤- توجيه المصارف العراقية كافة بالافادة من تطبيقات اختبارات الجهد .

٥- تفتح هذه الدراسة افاقاً مستقبلية لدراسات قادمة علاقة اختبارات الجهد باهداف استراتيجية اخرى او تحقيق مزايا تنافسية لها في السوق المالي وما شابه ذلك .

المصادر العربية

١- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم " لسان العرب "الجزء الثالث ، دار صادر ،لبنان ، بيروت ، 2003 .

٢- الرازي ،محمد بن ابي بكر بن عبد القادر " مختار الصحاح" دار الكتاب العربي ،بيروت ،لبنان ، 1981 .

٣- - الرفاعي، يعقوب " اختبارات الضغط البنكية " معهد الدراسات المصرفية ، نشرة توعوية الكترونية ، العدد الخامس، الكويت ، ٢٠١٠ .

http://www.kibs.edu.kw/

٤- - حشاد ،نبيل " دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية " موسوعة بازل II ،اتحاد المصارف العربية، الجزء الثاني، ٢٠٠٥ .

٥-سعيد ،عبد السلام لفتة "ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي "الطبعة الاولى،دار الذاكرة للنشر والتوزيع ،بغداد ،٢٠١٣ .

٦- الشمري ،صادق راشد "ادارة المصارف:الواقع والتطبيقات العملية"الطبعة الاولى ، مطبعة الفرح ، بغداد ، ٢٠٠٨ .

٧- طالب ،علاء فرحان والموسوي،حيدر يونس وفائز،محمد "مدخل في ادارة المؤسسات المالية" الطبعة الاولى ،مركز كربلاء للنشر ،٢٠١٦ .

٨- الرفاعي، يعقوب " اختبارات الضغط البنكية " معهد الدراسات المصرفية ، نشرة توعوية الكترونية ، العدد الخامس، الكويت ، ٢٠١٠ .

http://www.kibs.edu.kw/

٩- – صندوق النقد العربي "مباديء اختبار الجهد للمؤسسات المصرفية" اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، ٢٠٠٩ .

١٠- لارنس ، بيتلر نال " اوربا مطالبة باختبارجهد للبنوك الفردية لاستعادة الثقة بالنظام المالي ، الاقتصادية الالكترونية ، العدد ٥٧٠٣ ،السعودية ، ٢٠١٦ .

http:// www.aleql,com/ 2009/05/23

المصادر الاجنبية

1- Christian Schmieder, Claus Puhr, and Maher Hasan"Next Generation Balance Sheet Stress Testing "IMF Working Paper, Monetary and Capital Markets departments,IMF,2011.

2- F. Halsey Rogers "The Global Financial Crisis and Development Thinking" Policy Research Working Paper, Development Research Group,The World Bank, June 2010 .

3- Andrew Cardinali ,Jakob Nordmark " How informative are bank stress tests-Bank opacity in the European Union"Master Thesis in finance,lund university, Spring 2011.

4- Dave Ulrich" The Leadership Capital Index: Realizing the Market Value of Leadership" New York, 2015 .